مساهمة المنظمات الدولية في تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات الاعمال

Contribution of international organizations in activating the practice of social responsibility by business organizations

صونية كيلاني[1] ، جمال جعيل[2]

[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، sounia.kilani@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، djamel.djail@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/21 تاريخ القبول: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/11

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الاهتمام الكبير الذي حضي به موضوع المسؤولية الاجتماعية في **منظمات الاعمال** على الصعيد الدولي، من طرف المنظمات الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المبادرات التي قدمتها المنظمات الدولية - حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات - على غرار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في اوروبا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الايزو تشكل حاليا معايير مهمة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنظمات.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المنظمات الدولية، الميثاق العالمي، منظمة العمل الدولية، الإيزو 26000

Abstract:

This study aimed to highlight the great interest in the subject of social responsibility in business organizations at the international level, by international organizations.

The study found that initiatives by international organizations - on the social responsibility of organizations - such as the United Nations, the Organization for Cooperation and Development in Europe, the International Labour Organization and the Iso currently constitute important criteria for the exercise of social responsibility in organizations.

Key words: Corporate Social Responsibility, International Organizations, Global Compact, ILO, ISO 26000.

صونية كيلاني: sounia.kilani@univ-batna.dz

1. مقدمة:

يعتقد الاقتصاديون في الوقت الحالي بأن هدف منظمات الاعمال لا يمكن إختزاله في تعظيم الأرباح للمساهمين والملاك فقط بل يجب أن يمتد ليشمل الأهداف المختلفة لأصحاب المصلحة الآخرين أيضا، كالعمال، الزبائن، الموردون،المجتمع المحلي والمجتمع ككل. وهذا يفرض عليها العمل على تحقيق المردودية الاقتصادية دون أن يكون لسلوكاتها آثار سلبية على البيئة والمجتمع.

فتحقيق المردود الاقتصادي والايفاء بالالتزامات القانونية لم يعد كافيا، فهو يشكل الحد الادنى المطلوب من المنظمات بالنظر للتحديات المختلفة التي تواجهها في الوقت الحالي. فهي مطالبة بالمساهمة في التنمية المستدامة بما تفرضه من تحديات مختلفة كالاقتصاد في استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة واحترام حقوق الانسان والمساهمة في ترقية حقوق العمال من خلال التكوين المستمر وتحسين الاجور واحترام قيم وثقافة المجتمعات.

وقد حضي موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة خلال العقدين الماضيين باهتمام كبير على المستوى الدولي، بسبب الفضائح الاخلاقية والمالية التي اقترفتها العديد من المنظمات حول العالم وكذلك بفعل انتهاكاتها المختلفة لحقوق الانسان والعمال، كعمالة الاطفال والتمييز الجنسي والعرقي وارتكابها مخالفات الحقت اضرارا جسيمة بالبيئة والمجتمع.

ومن هذا المنطلق فان موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أصبح قضية عالمية تشغل اهتمام الدول والمنظمات الاقليمية والدولية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المبادرات التي أطلقتها أهم المنظمات الدولية في العالم، كالأمم المتحدة (**L'ONU**) ومنظمة التعاون والتنمية في أوروبا (**OCDE**) ومنظمة العمل الدولية (**ILO**)ومنظمة الايزو وغيرها.

فقد كرست هذه المنظمات جهودا معتبرة لتقديم مساهماتها في موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وشكلت مبادراتها إطارا مرجعيا للمؤسسات تسترشد به في نشاطاتها وممارساتها .

فالإنفاق على المسؤولية الاجتماعية لم يعد تكلفة تتحملها المنظمة تؤثر سلبا على مردوديتها المالية بل يشكل استثمارا تجني ثماره في المدى المتوسط والطويل، ويكسبها شرعية النشاط في المجتمع ويجعل سلوكاتها مقبولة مما يحسن صورتها ويزيد من ولاء الزبائن والعمال

ويساهم في زيادة حصتها السوقية. وعليه فان تبني المسؤولية الاجتماعية يقتضي من ادارة المنظمات دمج للمعايير الأخلاقية والاجتماعية والبيئة في مختلف نشاطاتها ووظائفها اليومية، من خلال برامج متنوعة تتعدى اطار المساهمات الخيرية المناسباتية لتصبح المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من استراتيجتها الشاملة.

الاشكالية:

إعتمادا مما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

كيف تساهم المنظمات الدولية في تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات الاعمال؟

منهج الدراسة:

قصد الاحاطة بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على مراجع متنوعة تناولت الاسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذلك بالرجوع الى الوثائق التي قدمتها الهيئات والمنظمات الدولية التي اهتمت بمضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أهداف الدراسة:

- وضع معايير للمسؤولية الاجتماعية واتاحتها للمنظمات في جميع الدول، حتى تكون اطارا مرجعيا لدمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيتها الشاملة ؛
- تشجيع منظمات الاعمال على الالتزام بالمعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية لتحسين سمعتها وتوطيد علاقاتها بأصحاب المصلحة؛
- حث الشركات متعددة الجنسيات على احترام حقوق الانسان وقيم المجتمعات في الدول النامية والمساهمة في التنمية المستدامة؛
- التزام المنظمات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية يمكنها من ابتكار منتجات جديدة صديقة للبيئة تمكنها من تحسين قدراتها التنافسية محليا ودوليا؛
- النظر للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها استثمارا طويل المدى يساهم ي تحسين صورة المؤسسة وجلب العملاء وزيادة حصتها السوقية.

أهمية الدراسة:

موضوع المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة نسبيا والتي لاقت اهتماما كبيرا منذ بداية خمسينات القرن الماضي. فاستمرارية منظمات الاعمال ونجاحها لم يعد مقرونا بتعظيم ارباح المساهمين والملاك فقط وانما أصبح لزاما عليها التوفيق بين الاهداف المختلفة لأصحاب المصالح. بما في ذلك الاهتمام بالمحافظة على البيئة والمساهمة في خدمة قضايا المجتمع.

- المحور الأول: الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
- المحور الثاني: مبادرات المنظمات الدولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال

2. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

لقد حضي موضوع المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير من قبل الاكادميين ومراكز البحث في الاقتصاد والإدارة، وأيضا من قبل السياسيين و المنظمات والهيئات الدولية، وهذا بسبب أهمية الموضوع وطبيعته الديناميكية. وتماشيا مع دراستنا سوف يتم تناوله عل النحو الآتي:

1.1.2 تعريف الأكاديميين للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

هنالك عدد لا حصر له من التعاريف الاكاديمية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وفي هذا الإطار يعد تعريف Howard R.Bowen من أقدم التعاريف حيث عرفها في كتابه " Social Responsibilities of the Businesman"، أين أشار إلى أن مسؤولية رجال الأعمال تتمثل في إتباع السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة التي تتلاءم مع أهداف وقيم المجتمع.(مقدم، 2014، صفحة 70)

والجدير بالذكر بأن(Howard R.Bowen) يلقب بأبو المسؤولية الاجتماعية كونه أول من ألف كتابا في الموضوع.

ويعرفها peter Druker بأنها " إلتزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهو إلتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم".(غنيم، 2015، صفحة 26). وهو تعريف يشير إلى عنصر مهم يتمثل في التزام المؤسسة تجاه الأطراف التي

لها علاقة بهم، أو ما يطلق عليهم مصطلح " أصحاب المصلحة"، حيث تتعاظم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بحسب قوة تأثيرهم عليها.

وهنالك من المفكرين من يعارض فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومن أبرزهم الاقتصادي الأمريكي (Milton Friedman) فهو يرى أن للمنظمة مسؤولية واحدة وهي المسؤولية الاقتصادية، ممثلة في تعظيم الأرباح من خلال إستخدام كافة المصادر والموارد المتاحة والقيام بمختلف الأنشطة أو الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.(غنيم، 2015، صفحة 26) وهو بذلك ينفي أي دور إجتماعي للمنظمة وأن مسؤوليتها محددة في خدمة أهداف الملاك والمساهمين وتعظيم ثروتهم.

وهذا الرأي يناقض الواقع والبيئة الاقتصادية والاجتماعية الحالية لمنظمات الاعمال، فضغوط المحيط والمنافسة الشديدة تفرض عليها المساهمة في تنمية المجتمع الذي تأخذ منه الموارد المالية والمادية والبشرية لضمان بقائها واستمراريتها.

2.1.2. تعريف المنظمات الدولية للمسؤولية الاجتماعية:

عرفتها المفوضية الأوروبية عام 2001 بأنها: الدمج الطوعي من طرف المؤسسة للاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن نشاطاتها التجارية وفي علاقتها مع أصحاب المصلحة".(Capron, 2010, p. 23)

فالتعريف يشير إلى الالتزام الطوعي بتبني المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة وتجاه أصحاب المصلحة.

وتعرفها مواصفة الايزو: ISO26000 بأنها:(الايزو 26000، 2010، صفحة 3) ترجمة لقرارات المؤسسة ونشاطاتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي:

- يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه في المجتمع؛
- يأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة؛
- يحترم القوانين السارية ويتوافق مع المعايير الدولية؛
- يدمج في المنظمة ككل ويتم ممارسته وتطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

وهذا التعريف يمكن أن يكون أكثر قبولا للأسباب التالية:

- يتميز بالحداثة نسبيا حيث تم إعداده عام 2010 ؛

- إشتمل على أغلب العناصر التي تضمنتها أغلب التعاريف: الالتزام الطوعي، أصحاب المصلحة، المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تم إعداده بمشاركة عدد كبير من المختصين والخبراء من مختلف الدول.

وقد تمكن الباحث النرويجي Alexander Dahltsrud عام 2008 من حصر 37 تعريفا الاكثر تكرارا خلال الفترة ما بين 2008 و 2003 وتوصل إلى أن جميع هذه التعاريف تتميز بأن لها قاسم مشترك يتضمن العناصر التالية:(Lépineux., 2010, p. 11)

- مشاركة أصحاب المصلحة؛
- البعد الاجتماعي(The social demension) ؛
- البعد الاقتصادي(The economic demension)؛
- البعد الطوعي(The voluntary demension) ؛
- البعد البيئي (The environmental demension).

2.2. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شان الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمنظمة، للمجتمع والدولة وأهمها ما يلي:(عزاوي، مولاي، و بوزيد، 14و 15 فيفري 2012، صفحة 17)

1.2.2. أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنظمة:

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع؛
- تحسين مناخ العمل، مما يؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع وقضاياه، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية؛
- بناء علاقة قوية وثقة متبادلة مع الحكومة ومكونات المجتمع؛
- الاستفادة من الاستقرار والسلم الاجتماعي والحد من التوترات الاجتماعية؛

- ولاء أكثر من قبل الزبائن، ومن ثم زيادة المبيعات وتعزيز الحصة السوقية للمنظمة.

والشكل الموالي يبرز دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية للمنظمة ومن ثم تحقيق اهدافها الاقتصادية. حيث قدمت الباحثة (Manuela Waber) نموذجا لهذه العلاقة.(weber, 2008, p. 150)

الشكل رقم 1: أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنظمة

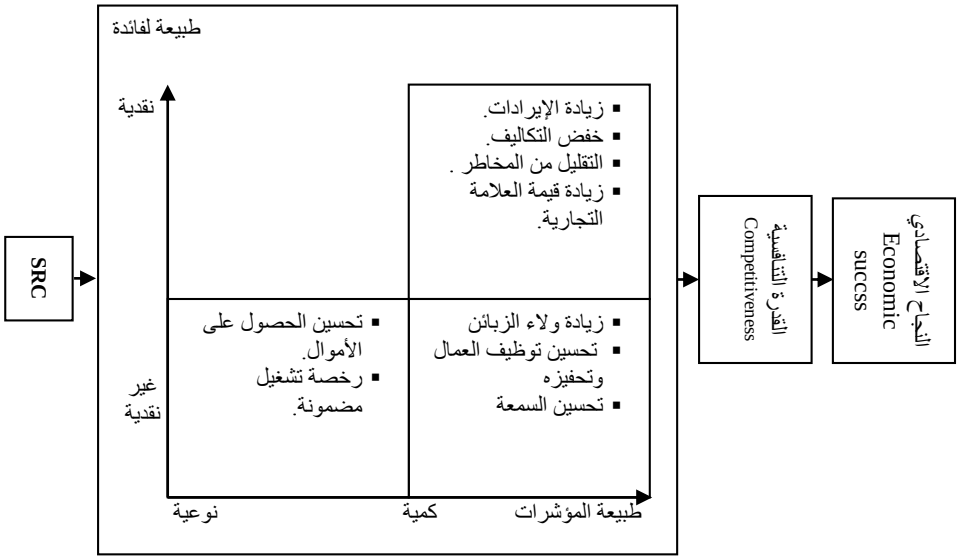

Source :(weber, 2008, p. 250)

يشير الشكل أعلاه الى أن التزام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية يسمح لها بتحقيق عوائد نقدية مثل زيادة الايرادات وتخفيض التكاليف وتقليل المخاطر وتحقيق مكاسب غير مادية كتحسين الحصول على الاموال من المؤسسات المالية وزيادة ولاء الزبائن وتحسين التوظيف. وجميع هذه الفوائد تزيد من القدرة التنافسية للمنظمات والنجاح في تحقيق أهدافها في البقاء والاستمرارية.

2.2.2. أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- زيادة رفاهية المجتمع من خلال مساهمة المؤسسات في تقديم الخدمات التي تسهم في تحسين المستوى الصحي والثقافي والعلمي لأفراده.

3.2.2. أهمية المسؤولية الإجتماعية بالنسبة للدولة:

- تمكن الدولة من الحصول على الضرائب دون تهرب المؤسسات التي تلتزم بالقوانين ومن بينها قوانين الضرائب؛
- إلتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية بما فيها حماية البيئة يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للدولة كالطاقة والمياه والأراضي الزراعية واستدامتها بما يساهم في التنمية المستدامة؛
- مساهمة المؤسسة في القضايا الاجتماعية من خلال الإنفاق على محاربة الفقر وتحسين المستوى الثقافي والعلمي والمساهمة في الاستقرار السياسي للبلد؛
- مشاركة المؤسسة في القضايا الاجتماعية يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية على الدولة.

3.2. عوامل انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

ساهمت عوامل مختلفة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وخاصة في العقود الثلاثة الماضية، ومن أهمها نذكر:

– العولمة: أدت العولمة إلى حرية انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات وانفتاح اسواق السلع والخدمات، واصبحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام باحترام حقوق الانسان والمعايير الدولية والوطنية للعمل، والابتعاد عن عمالة الاطفال والحفاظ على البيئة لتحسين سمعتها وتفادي الانتقادات والنزاعات؛

– إتجاه الدول إلى خصخصة المؤسسات التي تعمل في قطاعات إستراتيجية كالمياه والطاقة والتأمين مما أدى الى تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومحدودية قدرتها على تحسين

المستوى المعيشي للفئات الفقيرة. وهو ما سمحببروز مؤسسات القطاع الخاص بما تمتلكه منقدرات مالية كبيرة، فرضت عليها المساهمة في تقاسم الأعباء الاجتماعية مع الحكومة والعمل على خدمة أصحاب المصلحة بمن فيهم العمال، الزبائن، الموردون، المجتمع المحلي والمجتمع بصفة عامة؛

– الدور المتعاظم للمجتمع المدني في مراقبة نشاطات وسلوكات منظمات الاعمال، وخاصة جمعيات حماية المستهلك، المنظمات غير الحكومية، جمعيات حماية البيئة ووسائل الاعلام المختلفة. فالضغوط التي تشكلها هذه الجها ت تجعل المؤسسات تعمل على تحسيين سمعتها في المجتمع من خلال الالتزام بحماية البيئة وتبني القضايا الاجتماعية؛

– ظهور وتوسع ما يعرف بصناديق الاستثمار الأخلاقية (Funds investments ethical)، وهي صناديق تستخدم ما يعرف بمقاربة التصفية السلبية من خلال الاحجام عن الاستثمار في المنظمات التي تنشط في قطاعات معينة تراها مضرة بصحة المجتمع أو تتضمن مخاطرمهددة للبيئة، كالقمار وصناعة التبغ والصناعات النووية وصناعة السلاح. وتستخدم المقاربة الايجابية من خلال شراء أسهم المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية والتي تنشط في قطاعات محددة كالمياه والطاقات المتجددة والصحة والتعليم؛

– إنتشار الوعي لدى المستهلكين في كثير من أنحاء العالم أدى إلى تنامي ما يعرف بالاستهلاك المسؤول إجتماعيا (responsible consumption)، مما جعل المؤسسات تخشى من المقاطعة أو فقدان حصتها السوقية في حال تقديم سلع مضرة بصحة المستهلك أو مخالفة لقواعد الحفاظ على البيئة؛

– الفضائح الأخلاقية والمالية في عدد من الشركات الكبيرة في العالم على غرار ما حدث في شركة Enronالأمريكية، وهذا بسبب عدم الالتزام بالمسؤولية الاخلاقية تجاه المجتمع واصحاب المصالح. ويمكن الاشارة أيضا الى الكارثة التي وقعت في الهند بمصنع بوبال واودى بحياة آلاف الاشخاص. فالأضرار التي تسببها بعض المؤسسات للمجتمع والبيئة وما ينجر عنها من تعويضات للمتضررين، ساهمت في تزايد الوعي لدى المؤسسات بتبني المزيد من المسؤولية الاجتماعية في سلوكاتها، والعمل على تفادي المخاطر المحيطة بنشاطاتها؛

– التطور التكنولوجي:إن التطور المتسارع في المجال التكنولوجي والتحول من الاقتصاد الصناعي نحو اقتصاد المعرفة فرض على المؤسسات مزيدا من التحديات والمنافسة في

الاسواق، وفرض عليها الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين ظروف العمل وطرق التدريب والتكوين لمواجهة الحاجات المتجددة للمجتمع والتغير المستمر في أذواق المستهلكين، وأصبح على المؤسسات تقديم منتجات تستجيب لحاجات المجتمع دون الاضرار بالبيئة أو الصحة العامة.

3. مبادرات المنظمات الدولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال:

تلجأ المؤسسات إلى إستخدام مجموعة من الأدوات لإدماج المسؤولية الاجتماعية في سلوكاتها اليومية واستراتجياتها، كالاعتماد على التوجيهات التي تقدمها بعض المنظمات الدولية أو الجمعيات المتخصصة أو الهيئات الدولية التي تصدر شهادات أو معايير للتقييس.

إن التطرق إلى جميع المساهمات في هذا الإطار يحتاج إلى أكثر من مقال، لذلك سوف تركز هذه الدراسة على أهم المبادرات الدولية والتي لاقت إهتماما كبيرا، سواء من قبل الحكومات في الدول المختلفة والمنضمات غير الحكومية والباحثين الاكادميين أو من قبل الممارسين في الميدان، وخاصة المهتمين بإدارة المؤسسات والمنظمات على اختلاف وتنوع نشاطاتها.

1.3. المبادئ العشرة للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات:

تعود فكرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة إلى 31جانفي 1999 بمناسبة المنتدى الاقتصادي العالمي، أين دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مديري المؤسسات، هيئات الأمم المتحدة، المجتمع المدني وعالم الأعمال، إلى المساهمة في تفعيل المبادرة، من أجل الوصول إلى" وجه إنساني للعولمة" بما يمكن من محاربة الفقر في العالم.

وقد تضمن الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات عشرة مبادئ في المجالات الأربعة التالية:(Jean & jacques, 2008, p. 26)حقوق الإنسان، معايير العمل، البيئة ومكافحة الفساد.

- **المجال الاول: حقوق الإنسان**

1- على الشركات أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا؛

2- التأكد من أن الشركات ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

- **المجال الثاني: العمل**

1. يجب أن تحترم الشركات حقوق تكوين الجمعيات والاعتراف بحق المفاوضات الجماعية للعاملين؛
2. القضاء على جميع العمل القسري والإلزامي؛
3. العمل على إلغاء جميع أشكال عمل الأطفال والقاصرين؛
4. القضاء على التمييز بناء على الوظائف والمهن.

- **المجال الثالث: البيئة**

1. على الشركات اتخاذ منهج وقائي وحذر تجاه المخاطر البيئة؛
2. دعم وتفعيل المبادرات حول المسؤولية تجاه البيئة؛
3. التشجيع على تطوير ونشر تكنولوجيا صديقة للبيئة.

- **المجال الرابع: مكافحة الفساد**

- على الشركات مكافحة جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز الرشوة.

وابتداءا من سنة 2003 أصبح بإمكان المؤسسات الراغبة في الانضمام بصفة رسمية إلى الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القيام بالخطوات التالية:

- إرسال رسالة من طرف الرئيس المدير العام للمؤسسة (مزكاة من قبل مجلس الإدارة) إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تعبر عن دعم المبادرة العالمية ومبادئها العشرة؛
- دمج مبادئ مبادرة الميثاق العالمي في إستراتيجية المؤسسة وثقافتها وفي نشاطاتها اليومية؛
- القيام بحملة اتصالات عامة من خلال وسائل الإعلام للترويج لنشر مبادئ الميثاق؛
- توضيح كيفية استخدام مبادئ الميثاق العشرة في تقاريرها السنوية.

ومنذ سنة 2003 أصبح على المؤسسات إعداد تقرير تبين إلتزامها بالميثاق على أن تعد فيما بعد تقريرا توضح مدى التقدم المنجز. وقد وقع على العقد 2700 مؤسسة خلال ست سنوات الاولى بعد اقراره. وكذلك ارتفع عدد المؤسسات التي تصدر تقارير فيما يخص المسؤولية الاجتماعية حسب الاتفاق الدولي من 20 فقط عام 1999 الى 1000 مؤسسة عام 2006 . وحاليا وصل عدد المؤسسات الموقعة على هذا العقد إلى 9678 مؤسسة من 161 دولة.(سعادة و الخالدي، 2019، صفحة 13)

والمؤسسات التي تمتنع عن إرسال تقاريرها لمدة سنتين أو ترسل تقارير لا تستجيب للحد الأدنى المطلوب تشطب من موقع مكتب الميثاق العالمي على شبكة الانترنت.وقد تم إقصاء مئات المؤسسات منذ عام2008.(Lépineux., 2010, p. 143)

ويمكن تلخيص أهداف هذه المبادئ في تحقيق غايتين أساسيتين،وهما:(نضال، 2016)

1- تعميم المبادئ العشرة السابقة الذكر، فيما يتعلق بالأنشطة التجارية حول العالم؛

2- تحفيز الإجراءات لدعم الأهداف العالمية للأمم المتحدة بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015).

ويعتقد الخبراء بأن العقد العالمي جاء كثمرة لجهود كبيرة إنطلقت في ستينات القرن العشرين، عملت خلالها الامم المتحدة على مراقبة أداء الشركات متعددة الجنسيات من حيث استثماراتها وأنشطتها في الدول النامية للحد من آثار ها السلبية في هذه الاخيرة. ومع بروز ظاهرة العولمة وما صاحبها من انفتاح الاسواق والتحرير التجاري، تحول عمل الامم المتحدة في هذا المجال من التركيز على مراقبة أداء الشركات إلى تشجيع استثمارات مسؤولة في الدول النامية. وتحولت النظرة التقليدية من كون الشركات متعددة الجنسيات تعمل على تعظيم ارباحها دون الاهتمام لما تخلفه من آثار سلبية بيئية واجتماعية على الدول النامية، وأصبح ينظر إليها كمؤسسات مسؤولة اجتماعيا تأخذ بعين الاعتبار الانشغالات البيئية والاجتماعية لتحسين سمعتها في المجتمع المحلي والدولي.(سعادة و الخالدي، 2019، صفحة 13).

ورغم الأهمية البالغة لهذه المبادرة فإنها لاقت بعض الانتقادات،حيث يعاب على الإعلان العالمي عدم فعاليته في الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه بالفعالية المطلوبة لسببين:

- عدم وجود نصوص قانونية في الدول تفرض على المؤسسات الالتزام به؛
- عدم وجود ميكانيزمات للرقابة تكشف مدى التزام المؤسسات بالمبادرة.

2.3. المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في أوروبا(OCDE) للشركات المتعددة الجنسيات:

تشكل المبادئ التوجيهية (OCDE) أداة مرجعية حول المسؤولية الاجتماعية ولاقت قبولا كبيرا من قبل الحكومات، فقد وصل عدد الدول التي إنضمت إلى المبادرة 41، من بينها 30 دولة عضوة في منظمة (OCDE)، بالإضافة إلى 11 دولة أخرى، وهي: الأرجنتين،

الشيلي، مصر، البيرو، رومانيا، إسرائيل، ليتوانيا، استونيا، ليتونيا، سلوفينيا، البرازيل (Lépineux., 2010, p. 139)

تتضمن المبادرة عشرة عناصر:

1. المفاهيم والمبادئ؛
2. مبادئ عامة؛
3. نشر المعلومات؛
4. العمل والعلاقات المهنية؛
5. البيئة؛
6. محاربة الفساد؛
7. مصالح المستهلكين؛
8. العلوم والتكنولوجيا؛
9. المنافسة؛
10. الضرائب.

يمكن التأكيد على أن المبادئ التوجيهية شكلت إطارا معترف به دوليا بالنسبة لمنظمات الاعمال والنقابات وجمعيات المجتمع المدني ، وهو ما شجع المؤسسات الكبرى على تبني سلوكا مسؤولا إجتماعيا في ظل العولمة.(Lépineux., 2010, p. 139)

يتميز إعلان المبادئ التوجيهية للشركات دولية النشاط الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوجود آلية لمتابعة تطبيق الشركات لهذه المبادئ والالتزام بها، فعلى الرغم من عدم وجود نصوص قانونية تفرض على الشركات تطبيقها إلا أن الاعلان قد ألزم سياسيا الدول الموقعة عليه بتعيين نقاط إتصال وطنية، يمكن من خلالها التحقيق مع المؤسسات التي لاتمتثل للمبادئ التوجيهية.(CES, 2015)

تجدر الإشارة إلى أن المبادرة جاءت ببعض المزايا، كما لم تخلو من بعض النقائص، نشير إليها فيما يلي:(CES, 2015)

فمن أهم المزايا نذكر:

- تتضمن آلية لتلقي الشكاوى من خلال نقاط الاتصال الوطنية (PCN) ؛
- يمكن للدول العضوة في منظمة (OCDE) وغيرها من الدول أن تطبق المبادئ التوجيهية؛

- تطبق على المستوى الدولي بالنسبة لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات القادمة من الدول التي أمضت على المبادئ التوجيهية؛
- إدماج التزام الشركات متعددة الجنسيات بحقوق الإنسان في نشاطاتها في الدول المضيفة؛
- تتفق مع المعايير الدولية مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول المؤسسات وحقوق الإنسان، وكذلك إعلان المبادئ الثلاثي حول الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية.

ومن أهم النقائص نذكر:

- أن المبادئ التوجيهية ليست إلزامية التطبيق؛
- ضعف أداء نقاط الاتصال الوطنية، وخاصة في بعض الدول؛
- لم تتطرق المبادئ التوجيهية لقضية الحد الأدنى للأجور؛
- لا وجود لعقوبات فعلية تطبق على الشركات التي لا تلتزم بالمبادرة؛
- المبادرة واسعة وتنقصها التفاصيل.

3.3. إعلان المبادئ الثلاثي بشأن الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية:

صدر عن منظمة العمل الدولية (international labor organization)،

وهي هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تأسست عام 1919 ، تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والعمل المتعارف عليها عالميا.

تركز منظمة العمل الدولية في إطار نشاطاتها على تحقيق أربعة أهدافإستراتيجية: (ILO, 2010, p. 3)

– تعزيز وتنفيذ المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

– زيادة فرص النساء والرجال في الحصول على عمل ودخل لائق؛

– زيادة نطاق وفعالية الحماية الاجتماعية للجميع؛

– تقوية الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

لقد تم مناقشته واعتمادإعلان المبادئ الثلاثي بشأن الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية من قبل الحكومات وأرباب العمل والعمال عام 1977 ويكتسي أهمية كبيرة، كونه

يقدم توجيهات مباشرة حول كيفية مساهمة المؤسسات في توفير عمل لائق والحرص على توفر الحريات النقابية والمفاوضات الجماعية وترقية الحوار الاجتماعي.

وقد خضع الإعلان للتعديل عدة مرات إلا أنه في جوهره يتضمن أربعة محاور أساسية:(مكتب العمل، 2006، الصفحات 4-14)

السياسة العامة، العمل، ظروف العمل والمعيشة والعلاقات المهنية.

1- **السياسة العامة:** تتضمن الإشارة إلى ضرورة التزام الشركات المتعددة الجنسيات بأهداف السياسة العامة للبلدان المضيفة فيما يتعلق بأهدافها التنموية والاجتماعية، وقد تلجا الشركة لإجراء مشاورات مع حكومة البلد المضيف وأرباب العمل والنقابات للتفاهم حول المواضيع المطروحة.

كما يجب على بلدان المقار أن تشجع الممارسات الاجتماعية السليمة وفقا لمبادئ الإعلان مع مراعاة القوانين والممارسات الاجتماعية والعمالية للبلدان المضيفة؛

2- **العمل:** يدعوا الإعلان المؤسسات متعددة الجنسيات إلى أن تعطي الأولوية للعمالة والتنمية المهنية وترقية مواطني البلد المضيف على كل المستويات، واستخدام تكنولوجيا تتلاءم مع احتياجات البلد المضيف من حيث إتاحة توظيف اليد العاملة واستخدام المواد الأولية المحلة، وأن يكون التوظيف دون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو اللون وإنما بناءا على المؤهلات والتكوين والخبرة.

وفي مجال التدريب: ينبغي أن يكون للحكومات سياسات وطنية للتكوين والتدريب حسب مقتضيات سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية، وهذا هو الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات متعددة الجنسيات دورها في التدريب. كما تقوم هذه المؤسسات بتقديم التدريب اللازم لعمالها لتنمية قدراتهم وفتح فرص الترقية أمامهم.

3- **ظروف العمل والمعيشة:** تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بتقديم وتوفير ظروف عمل لائقة لا تقل عن المؤسسات الأخرى العاملة في البلد المضيف، وأن تحترم الحد الأدنى لسن العمل لمحاربة عمالة الأطفال وأن تلتزم بتوفير معايير السلامة الصحية للعمال أثناء العمل وظروف عمل لائقة.

4- **العلاقات المهنية:** من حق العمال في المؤسسات المتعددة الجنسيات تكوين نقابات مثلما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الوطنية، وأن لا يخضع العمال النقابيون إلى أية ضغوط أو

تضييق على حرياتهم. كما يمكن للعمال في الشركات متعددة الجنسيات تكوين منظما ت للتفاوض باسمهم. وكذلك يجب على المؤسسات الاستماع إلى شكاوى العمال والبحث عن حلول لها.

نشير إلى أنه بهذه المبادئ يكون للمنظمة الدولية للعمل دور كبير في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بمعايير العمل والحوار الاجتماعي. كما أن اتفاقيات العمل الدولية عندما تتم المصادقة عليها من قبل حكومات الدول تحولها إلى قوانين، تلزم بها المؤسسات وهذا يساهم في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات(ILO, 2010).

والشكل الموالي يوضح الفكرة.

الشكل رقم 02 : اتفاقيات العمل الدولية والمؤسسات

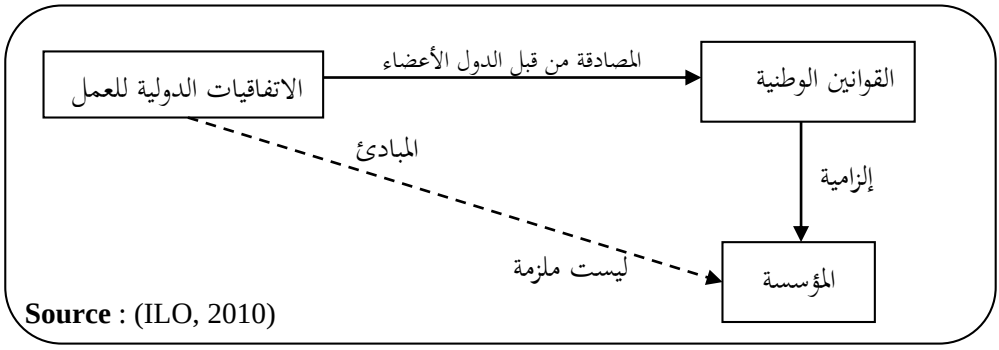

Source : (ILO, 2010)

يشير الشكل أعلاه إلى أن إتفاقيات العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، يمكن أن تتحول إلى قوانين ملزمة تطبقها الدول على مؤسساتها الوطنية بعد المصادقة عليها. وهنالك بعض المبادئ أو الاتفاقيات غير ملزمة، ومع ذلك يمكن للمؤسسات في جميع الدول الاستفادة منها لتحسين سمعتها وأدائها في مجال العمل والعلاقات المهنية والاجتماعية.

4.3. المواصفة القياسية الدوليةالخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (ISO 26000):

هي مواصفة عالمية اختيارية صادرة عن المنظمة العالمية للتقييس ISO تم إعدادها بشكل نهائي في ديسمبر 2008، وتم تأجيل نشر محتواها إلى غاية الفاتح من نوفمبر 2010 . تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتناول الوسائل التي تمكن منظمات الأعمال من إدخال مفهوم المسؤولية

الاجتماعية ضمن إطار استراتيجياتها وممارساتها. شارك في إعدادها 400 خبير من 90 بلدا من جميع قطاعات المجتمع يمثلون (المستهلكين،العمال،المنظمات غير الحكومية، الحكومات والصناعة) و60 خبيرا من 40 منظمة دولية بالشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية.

يتضح أن توجه منظمة الإيزو نحو إعداد المواصفة بمشاركة دولية مدروسة يكسبها أهمية وإجماعا دوليين، ما يستوجب على منظمات الأعمال الاطلاع عليها والعمل بمضمونها.

تتضمن المواصفة: مقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق ، والجدول التالي يوضح بنود هذه المواصفة (عمر، 2013، صفحة 67)

الجدول رقم01 : هيكل مواصفة ايزو 26000

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند (1)	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا لجميع أنواع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند (2)	التعريفات	تحديد المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلحا: المسؤولية الاجتماعية وأصحاب المصلحة .
البند (3)	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهم خصائصها.
البند (4)	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي : القابلية للمساءلة ،الشفافية ،السلوك الأخلاقي ،احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون ، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.
البند (5)	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف على أصحاب المصلحة والتفاعل معهم	يتناول هذا البند اعتراف الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية ،من خلال تحديد تأثيراتها السلبية على المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، وتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.

البند (6)	دليل الموضوعات الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية	وهو أهم البنود في المواصفة، وفيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية والواجب تبنيها من قبل المنظمات وهي: الحوكمة المؤسسية ، حقوق الإنسان، ممارسات العمال، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.
البند (7)	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من أجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المنظمة، حيث يمكن أن تتم هذه الإدارة من خلال أربعة خطوات هي : التزام الإدارة العليا، تحديد وتحليل تطلعات أصحاب المصلحة ، مرحلة التنفيذ والممارسة، التقييم والمتابعة والمراجعة.

المصدر:(عمر، 2013، صفحة 67)

والجدول الموالي يلخص أهم العناصر المتعلقة بالمبادرات المذكورة: (Schneider J. , 2012)

الجدول رقم 02 : المبادئ الأساسية وأدوات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بيان	المبادئ التوجيهية لمنظمة OCDE حول المسؤولية الاجتماعي للشركات متعددة الجنسيات	معيار الايزو 26000 حول المسؤولية الجتماعية للمؤسسات والمنظمات	الميثاق العالمي للامم المتحدة	الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول الشركات دولية النشاط والسياسة الاجتماعية
الاعتماد/ آخر تحيين	2011/1976	2010	2004/2000	2006/1977
الموضوع	توصيات من طرف 44 دولة موجهة إلى	خطوط توجيهية تمكن المؤسسات	الالتزام الطوعي للمؤسسات المهتمة	توجيهات للشركات دولية النشاط ، الحكومات، أرباب العمل والنقابات

	مؤسساتها دولية النشاط	والمنظمات من الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية	بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	
المحتويات	10 محاور: مبادئ عامة، نشر المعلومات، حقوق الإنسان، ظروف العمل، حماية البيئة، محاربة الفساد، قضايا المستهلك، نقل المعرفة والتكنولوجيا، المنافسة، الضرائب	7 مواضيع: الحوكمة، ظروف العمل، حقوق الإنسان، حماية البيئة، محاربة الفساد، قضايا المستهلك، دعم المجتمع المحلي، التكوين والثقافة	10 مبادئ حول 4 محاور: – ظروف العمل؛ – حقوق الإنسان؛ – حماية البيئة؛ – محاربة الفساد	معايير العمل تتعلق بما يلي: – العمل؛ – التكوين؛ – ظروف العمل والظروف المعيشية؛ – العلاقات الصناعية.
إعداد التقارير	لا يوجد إلزام قانوني لتقديم تقارير ؛ ولكن توجد نقاط اتصال دولية يمكن التبليغ من خلالها حول المخالفات	لا تفرض تقديم تقارير عكس معايير الايزو الأخرى . لان الايزو 26000 غير مهيأ حاليا لتقديم شهادة.	تقرير سنوي يبين احترام المبادئ والتقدم المنجز كل سنة	لا يفرض تقديم تقرير : في حال مخالفة الاعلان يمكن للاطراف المعنية الاتصال بالمكتب الدولي لاتخاذ الاجراءات
طريقة الاتصال	نقاط الاتصال الدولية المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لـ COED Seco,Holzikofen weg 36, 3003 Berne. www.seco.admin.ch/pcn www.ocde.org	www.iso.org/sr	www.ungloalcompact.org	www.oit.org

Source(Schneider J. , 2012, p. 6)

4. خاتمة:

أن تأتي المبادرات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من أعلى المستويات فذلك يدل على أهمية الموضوع، حيث حضي باهتمام منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية

(COED) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التقييس الدولية الايزو وغيرها. وقد قدمت مبادرات لاقت اهتماما كبيرا على المستوى الاكاديمي والسياسي والاقتصادي.

تناولنا في هذه الدراسة المبادرات التالية:

- الميثاق العالمي للمبادئ التوجيهية للمؤسسات وحقوق الإنسان؛
- المبادئ التوجيهية لـ(OCDE) حول الشركات المتعددة الجنسيات؛
- إعلان المبادئ الثلاثي بشأن الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية من طرف (ILO)؛
- مواصفة الايزو 26000 المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

- أن المبادرات لاقت إجماعا دوليا من قبل الدول لأنها في مجملها تم إعدادها بمشاركة خبراء ومنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني وأصحاب المصالح من جميع أنحاء العالم؛
- التشابه في بعض المواضيع التي تناولتها المبادرات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان؛
- يلاحظ اهتمام الهيئات والمنظمات الدولية بتقديم الأدوات التي تمكن المؤسسات من ممارسة المسؤولية الاجتماعية؛
- كون المبادرات غير ملزمة يقلل من تطبيق محتوياتها من طرف المؤسسات؛
- عدم وجود شهادة للمسؤولية الاجتماعية الايزو 26000 تمنحها منظمة الايزو لحد الآن يقلل من أهميتها كحافز لتطبيقها من قبل المؤسسات؛

الإقتراحات:

من المنتظر أن تحقق هذه المبادرات ثمار جهودها في التأسيس لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عبر العالم ولذلك نوصي بما يلي:

- تنظيم ملتقيات وطنية ودولية لشرح وإثراء المبادرات الدولية بشأن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات ومراكز البحث العلمي في الجزائر؛

- إنشاء وحدة إدارية على مستوى المؤسسات الكبيرة تختص بقضايا المسؤولية الاجتماعية؛
- تكوين مديري المؤسسات وتدريبهم على أساليب وآليات دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية ضمن سياسات واستراتيجيات المؤسسات؛
- بما أن الجزائر لها علاقات اقتصادية قوية مع بلدان منظمة التعاون والتنمية، فإنه من الأفضل الانضمام إلى هذه المبادرة حتى يمكن فتح نقاط إتصال داخل الجزائر، تسهر على مراقبة مدى التزام الشركات الأجنبيةبالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات (OCDE).

5. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. مكتب العمل الدولي. (2006). *إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعي*. جونيف.

2. المواصفة القياسية الايزو 26000. (2010). *دليل ارشادي حول المسؤولية الاجتماعية*. الامانة المركزية للايزو: جنيف.

3. إيمان سعادة، و رجا الخالدي. (2019). واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية. *معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS)*.

4. بوسلامي عمر. (2013). *دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مجمع صيدال– وحدة الدار البيضاء– الجزائر العاصمة*. سطيف: جامعة سطيف.

5. عمار نضال. (2016). دور المسؤولية الاجتماصية للشركات في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية. *مجلة جامعة البعث*.

6. عمر عزاوي، لخضر مولاي، وسايح بوزيد. (14و 15 فيفري 2012). دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي. *منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية*. الجزائر.

7. غنيم ,ع .ا .(2015) .*المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواقع والمأمول*.الاسكندرية :جامعة الاسكندرية.

8. مقدم ,و .(2014) .*تقييم إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري*.الجزائر :جامعة وهران.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Capron, M. e. (2010). *La responabilité sociale d'entreprise.* Paris: La découverte.

2. CES. (2015, 06 07). *BOITE A OUTILS "responsabilité sociale des entreprises" (RES) DE LA CES* . Consulté le 10 10, 2020, sur https://www.etuc.org.

3. ILO. (2010, 10 07). *Manuel d'appui pour le programme de formation: «Les aspects de la RSE relatifs au travail: la mise en oeuvre des principes*. Consulté le 10 20, 2020, sur http://www.ilo.int/empent/Publications/WCMS_142629/lang--fr/index.htm.

4. Jean, p. g., & jacques, I. (2008). *La responsabilité social de d'entreprise.* France: press universitaire.

5. Lépineux, & autres. (2010). *La Responsabilité sociale des entreprises.* Paris: DUNOD.

6. Schneider, J. (2012, 12 12). *Principes fondamentaux et instruments de la responsabilité sociale des entreprises.* Consulté le 08 15, 2020, sur https://dievowi.ch/content/uploads/2012/12/04F_Schneider.pdf : La Vie économique Revue de politique économique

7. weber, M. (2008). :Manuela Weber, « The business case for corporate social responsibility : A campany-level measurment approach for CSR ». *European Management Jornal*.